تاريخ الاستلام:2021/09/29 .تاريخ القبول:2022/04/13

دور المنافذ البحرية في الصراعات الإقليمية:
مضيق باب المندب في النزاع اليمني انموذجا

The role of sea ports in regional conflicts: the Bab al-Mandab strait in the Yemeni conflict as a model

أحمد عبد الباقي مقبل الفقيه* رفيقة بلعسكر

جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان (الجزائر) جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان(الجزائر)

Ahmed.elfakih@univ- tlemcen.dz rafika.belassekar@univ- tlemcen.dz

الملخص: تشكل أهمية المواقع الجغرافية خاصة المائية منها دورا بارزا في الصراعات الدولية العالمية منها والإقليمية، ويبرز ذلك بشكل واضح من خلال أنموذج النزاع في اليمن ودور مضيق باب المندب كعامل مؤثر فيه. حيث شكل الموقع الاستراتيجي الذي حظي به اليمن في شبه الجزيرة العربية من خلال إطلاله على أحد أهم طرق التجارة والملاحة الدولية والمتمثلة في مضيق باب المندب عامل جذب ودافعا معتبرا للتدخلات الخارجية سياسيا، عسكريا وإيديولوجيا خاصة الإقليمية منها كالسعودية،إيران والإمارات في النزاع اليمني، وهو ما زاد من تعقيد وإطالة أمد أزمة اليمن نظرا لتشابك مصالح الأطراف الفاعلة فيها، والتي وجدت في ضعف وهشاشة البيئة الداخلية اليمنية العامل الأبرز في التأثير على الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب .

الكلمات المفتاحية: المنافذ البحرية- الصراعات الإقليمية- النزاع اليمني- مضيق باب المندب.

Abstract: The importance of geographical locations, especially water ones, constitutes a prominent role in global and regional international conflicts. This is clearly demonstrated by the model of the conflict in Yemen and the role of the Bab al-Mandab Strait as an influential factor in it, where the strategic location that Yemen enjoyed through its overlooking on the most important international trade and navigation routes represented in the Bab al-Mandab Strait constituted an attractive factor and a significant motive for foreign interventions mainly politically, military and ideologically and especially regional ones, such as Saudi Arabia, Iran and the UAE in the Yemeni conflict. This has further complicated and prolonged the Yemen crisis due to the intertwined interests of the actors involved,which found in the weakness and fragility of the internal Yemeni environment the most prominent factor in the retaliation in the strategic importance of the Bab al-Mandab Strait.

Keywords: Maritime ports - regional conflicts - Yemeni conflict - Bab al-Mandab Strait.

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تشكل الممرات والمضائق البحرية إحدى أهم النقاط المحورية والحساسة التي باتت تسير الصراعات والحروب بين الدول سواء العلنية أو الخفية منها، وقد شكلت الأهمية الجيوسياسية للمضائق البحرية بصفة عامة، ومضيق باب المندب بصفة خاصة الواقع في منطقة المشرق العربي مسرحا لتفاعلات القوى الإقليمية والعالمية لتدعيم مستويات النفوذ والهيمنة.

لطالما كان اليمن محطة للأطماع الاستعمارية نظرا لما يملكه من موقع إستراتيجي وإطلالته على أحد أهم طرق الملاحة العالمية والمتمثل في مضيق باب المندب، والذي يمر من خلاله القدر الأكبر من تجارة النفط والتي تعتبر أساس وشريان التجارة الدولية. الأمر الذي شكل دافعا قويا للأطراف الخارجية عامة والإقليمية خاصة للتدخل في الأزمة اليمنية بغرض تعزيز النفوذ وبسط الهيمنة.

وعلى ضوء الاعتبارات السالفة الذكر سوف نحاول في هذه الورقة تحليل دور باب المندب في النزاع اليمني من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف ساهمت أهمية مضيق باب المندب في تدخلات الأطراف الإقليمية وتعميق الأزمة اليمنية؟

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة على بيان العلاقة بين متغيرين هما: متغير مستقل يتمثل في أهمية مضيق باب المندب ومتغير تابع يتمثل في تدخلات الأطراف الإقليمية.

وعليه تمت صياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت الأهمية الجيوإستراتيجية لباب المندب كلما زاد تعقد النزاع اليمني.
- ارتبط تدخل الأطراف الإقليمية بأهمية مضيق باب المندب وهشاشة النظام اليمني.

أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بمحاولة فهم وتحليل دور مضيق باب المندب في زيادة حدة النزاع اليمني من خلال التركيز على المتغير الجيوسياسي كعامل مؤثر في عجلة تحريك الصراع الإقليمي عبر أهم الممرات البحرية في العالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهمية المواقع الجغرافية خاصة المائية منها من خلال نموذج باب المندب ودوره كعامل مؤثر في النزاع اليمني.

منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية التي تم طرحها سالفا قمنا باتباع خطوات منهج دراسة الحالة المتمثل في أنموذج باب المندب والنزاع في اليمن مع الأطراف الإقليمية، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل الأحداث التي عرفها النموذج.

محاور الدراسة:

1: دراسة تحليلية لمضيق باب المندب

2: أسباب الأزمة اليمنية

3: أثر مضيق باب المندب على النزاع اليمني

1: دراسة تحليلية لمضيق باب المندب

تشكل الاعتبارات الجيوإستراتيجية لأي إقليم دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول هذا الإقليم وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، ذلك أن العلاقات الدولية عادة هي انعكاسات لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي وكذا اقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسية المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى وعلى الصعيد الإقليمي خاصة.[1]

1.1 : التعريف بمصطلحات الدراسة

أولا: مفهوم المضيق

يعرف المضيق لغة بأنه كل ما ضاق من الأماكن والأمور، والمضيق في أصله هو الضنك وهو الضيق في كل شيء . والمضيق يقابل كلمة برزخ والبرزخ هو الحاجز بيم شيئين، وهو أيضا قطعة ضيقة من الماء محصورة بين بحرين موصولة برابر أو شيه جزيرة ببر، وقد استعمل العرب كلمة مضيق كاسم لجزء من اليابسة قبل أن يشيع مؤخرا كجزء من البحر.[2]

أما اصطلاحا فتُعرف المناطق التي يضغط فيها اليابس على مياه البحر بشدة باسم المضايق (Straits) التي هي في النهاية عبارة عن إنكماش (Contraction) لمياه البحر المحصور بين جزئين من اليابس. وبصيغة أخرى فإن المضيق عبارة عن ممر بحري يفصل بين جزئين من اليابسة ويصل بين مسطحين من المياه، ومن هنا فإن المناطق التي يزداد فيها ضغط اليابس على مياه البحر غالباً ما تمثل مكانه بارزة في مجال الإستراتيجية البحرية حيث تعرف هذه المناطق باسم نقاط الاختناق.[3]

ثانيا: تعريف الصراعات الإقليمية

تتعدد تعريفات الصراع التي يقدمها المختصون، ففي إطار استعراض التعريفات اللغوية التي تقدمها دوائر المعارف والقواميس اللغوية لمفهوم الصراع، فإن دائرة المعارف الأمريكية تعرف الصراع بأنه عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته. أما دائرة معارف العلوم الاجتماعية فإن اهتمامها ينصرف إلى إبراز الطبيعة المعقدة لمفهوم الصراع، والتعريف بالمعاني والدلالات المختلفة للمفهوم في أبعاده المتنوعة النفسية منها والسياسية والاجتماعية. ويمكن التمييز في الموقف الصراعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالصراعات الفردية أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفرادا، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع يتجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما. وفي المستوى الثاني يكون الصراع بين الجماعات: وتتعدد أنواع هذا الصراع بتنوع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعا وتنوعا. أما المستوى الثالث والذي هو موضوع دراستنا فإنه يختص بالصراع بين الدول ويعرف بالصراع الدولي، وهو بدوره ينقسم إلى صراع اقليمي وصراع عالمي. [4]

ويمكن تعريف الصراعات الإقليمية من ناحية مضمونها على أنها إبداء التناقض والاختلافات ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والإيديولوجية بين الدول - مجموعة الدول- على المستوى الإقليمي. وهي تعكس في الوقت الحالي الصراع المتقابل بين قوى الكولونيالية والقوى المتحالفة معها من جهة وقوى التحرر الوطني من الجهة الأخرى. وتتجلى الصراعات الإقليمية إما على شكل صدامات واسعة النطاق او على شكل تواجد بؤر توتر عسكري. ولغرض إشعال نيران الصراعات الإقليمية تتشابك المشاكل العسكرية مع المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وما يميز صراعات القوى الإقليمية عن الدولية الكبرى، ضيق مساحة هذا الصراع، ليس لكونه محكوم بحدود لا تتعدى الإقليم الذي يوجد فيه المتصارعون، وإنما أيضا لقلة عناصره وأهدافه.

إن لكل صراع إقليمي جذوره وتاريخ تطوره ومميزاته السياسية والقومية والدينية المقترنة بالتمازج الشاذ بين تلك المميزات بما يناسب الدول أو المناطق. وبرغم أن الصراعات الإقليمية غير متشابهة من حيث طبيعتها لكنها عادة ما تنشأ على ارض وطنية في أعقاب تناقضات داخلية أو إقليمية تولدت إما من مدة الاستعمار السابقة، وإما نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية، وإما من جراء تكرار سياسة الاحتلال أو قد تكون لأسباب أخرى[5].

ثالثا: أصل التسمية

كلمة المندب في اللغة العربية تعني البكاء والنواح على الميت، أما جغرافيا فهي التسمية العربية التي تطلق على الخانق المائي الذي يصل بين البحر الأحمر وخليج عدن أحد خلجان البحر العربي، أحد أهم بحار المحيط الهندي من الناحيتين التجارية والإستراتيجية.

وأخذت هذه التسمية حسب الروايات الأسطورية العربية من النياح الذي كانت تقوم به نساء التجار اليمنيين المفقودين العابرين من اليمن وإليه.[6] كما كان يسمى أيضا بـ "باب الدموع"، وأطلق عليه أيضا اسم "مدخل الوفاء أو الولاء"، وسمي "مدخل بحر القلزم" أو "بحر اليمن".[7]

أما عن وجوده، فإنه من الناحية الجيولوجية تكوّن المضيق والبحر الأحمر بواسطة الحركة التكوينية العظمى التي حصلت في الحقبة الجيولوجية الثالثة (عصر الميوسين) أنتجت التصدع الأعظم من سفوح جبل الشيخ عبر وادي الأردن فوادي عربة فالبحر الأحمر، ومضيق باب المندب فوادي الشق الأعظم عبر القرن الإفريقي، والذي حدث في الحقبة الجيولوجية الثالثة، وقد تسبب عن هذه الحركة الجيولوجية انفصال شبه الجزيرة العربية عن قارة إفريقيا. يقع المضيق بين إحداثيات (12°28'40 شمالا، 43°19'19 شرقا) و(12°40'20 شمالا، 43°27'30 شرقا)، وتبلغ المسافة بين ضفتي المضيق، الشرقية على البر اليمني، والغربية على البر الإفريقي (جيبوتي)، 30كم(20 ميلا)تقريبا من رأس منهالي ، في الساحل الآسيوي إلى رأس سيّان في جيبوتي على الساحل الإفريقي.[8]

2.1: دور مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر

الموقع الجغرافي، ذو أهمية كبيرة في حياة الدولة اليمنية فقد عرّفه بعض الجغرافيين أنه "عبقرية المكان" (Genuis Loci) واليمن لها تفردها الجغرافي سواء كان بالنسبة للمضيق والسيطرة على البحر الأحمر أو على التجارة الدولية القادمة من الشرق إلى الغرب. والموقع الجغرافي لليمن ذو تأثير مزدوج إيجابي وسلبي، الأول عندما تكون الدولة قوية تستطيع أن تقوم بدور وسيط تجاري كبير في التجارة العالمية، وتفرض سيطرتها العسكرية على البحر الأحمر لكثرة الجزر التي تسيطر عليها، والتي يبلغ عددها 45 جزيرة. وقد استطاعت اليمن في العصور القديمة أن تبني مثل هذه الدولة وتسيطر على الطرق التجارية، وخاصة في عهد دولة سبأ. وأما الوجه السلبي للموقع الجغرافي فقد ألحق أضرار في بعض العصور نتيجة تعرضه للغزو والاستعمار على مرّ التاريخ، فمنذ عهد الرومان وكذلك الأحباش والبرتغال، والعثمانيون والفرنسيون، وكان آخرهم في العصر الحديث الإنجليز.[9]

وكان لمضيق باب المندب على وجه التحديد أدوارا مختلفة في تاريخ شعوب الدول المطلة عليه، وكذلك في التاريخ السياسي العالمي، واستمد مضيق باب المندب تميزه من خلال كونه البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، الذي يقع عند التقاء قارات العالم الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوربا) كما أنه يشكل حلقة الاتصال بين البحار الشرقية والغربية وهو بذلك بمثابة عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب[10]. حيث عبرت من خلال مضيق باب المندب سنة 2006 سفن محملة ب3.3 مليون برميل من النفط، وتمثل هذه حوالي 7.5% من كلّ حاملات النفط (بواسطة السفن) في العالم في تلك السنة، مضيق باب المندب هو رابع أكبر الممرات من حيث عدد براميل النفط التي تمر فيه يومياً، وقد عبر نحو 3.8 ملايين برميل في اليوم عام 2013 عبر المضيق، أي نحو 6.7 في المائة من تجارة النفط العالمية، وتدفق نحو 4.8 ملايين برميل يوميا من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة عبر باب المندب عام 2016 في اتجاه أوروبا والولايات المتحدة وآسيا وفقا للإدارة الأميركية لمعلومات الطاقة.[11]

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات التي تميز باب المندب يمكن تحديد الأدوار التي لعبها في تاريخ الشعوب المطلة عليه من خلال ثلاثة مراحل هي:

- **المرحلة الأولى:** يعد البرتغاليين أول من تنبه لأهمية باب المندب وتحديدا منذ العام 1498م، فقد كان المضيق هو الممر الوحيد للبحر الأحمر والذي كان بمثابة بحر داخلي وشبه مغلق، لذلك لم تكن أهمية واضحة المعالم، واستمر التواجد البرتغالي في البحر الأحمر ومضيق باب المندب حتى عام 1517م، وهي الفترة التي فرض فيها العثمانيون سيطرتهم على المنطقة.[12]
- **المرحلة الثانية:** وهي الفترة التي تعاظمت فيها أهمية باب المندب وذلك عقب شق قناة السويس حيث أعد العقيد "كوجلان" عام 1856م من عدن تقريرا إلى حكومته البريطانية قال فيه: "إذا ما تم شق قناة السويس فإن احتلال جزيرة بريم (ميون) سوف يزيد

الثقل البريطاني في تلك المنطقة". غير أن التواجد الفرنسي والبريطاني بدأ في التغلغل في منطقة البحر الأحمر وباب المندب، وذلك على إثر هزيمة الدولة العثمانية في الحرب الثانية وتوقيع معاهدة فرساي في 1919م.[13]

❖ **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي جاءت بعد شق قناة السويس، أين زادت الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب، ويمكننا تحديد الأدوار الرئيسية التي لعبها وما يزال يلعبها هذا المضيق الحيوي[14] من خلال ما يلي:

- ساهم مضيق باب المندب في سهولة الاتصال بالعالم الخارجي وهذا الدور الذي أوجد حالة من الانتعاش الاقتصادي والثقافي حيث قام سكان البحر الأحمر بدور الوسيط التجاري والحضاري بين الشعوب في المنطقة.
- شكل مضيق باب المندب منطقة ساخنة في السياسة الدولية.
- كان لليمن ومصر دورا أساسيا في تاريخ البحر الأحمر بحكم سيطرة هذان البلدان على مداخله الشمالية والجنوبية.[15]

3.1: أهمية مضيق باب المندب

1.3.1. الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب: تنبع أهمية باب المندب الجغرافية من كونه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب والقرن الإفريقي وبحر عمان، وهو يتوسط المسافة بين مدينتي السويس وبومباي الهندية، يبلغ الطول الإجمالي للمضيق 50 (خمسين) ميلا بحريا وعرضه 19.5 ميلا بحريا.[16]ومن بين أهم موانئ المضيق نجد ميناء "عدن" الذي يقع في جنوب الجمهورية اليمنية، وهو ميناء قديم ظهر منذ القرن الخامس عشر قبل الميلاد ومازال إلى الوقت الحاضر يعتبر أهم ميناء في الجمهورية اليمنية، حيث أصبح يطلق عليه عين اليمن وخاصرة الجزيرة العربية.[17] بالإضافة إلى ميناء "جيبوتي" وهما يمثلان المركز الرابع والسادس بين موانئ العالم من حيث ازدحام حركة المرور.[18]

خريطة توضيحية لخصائص مضيق باب المندب

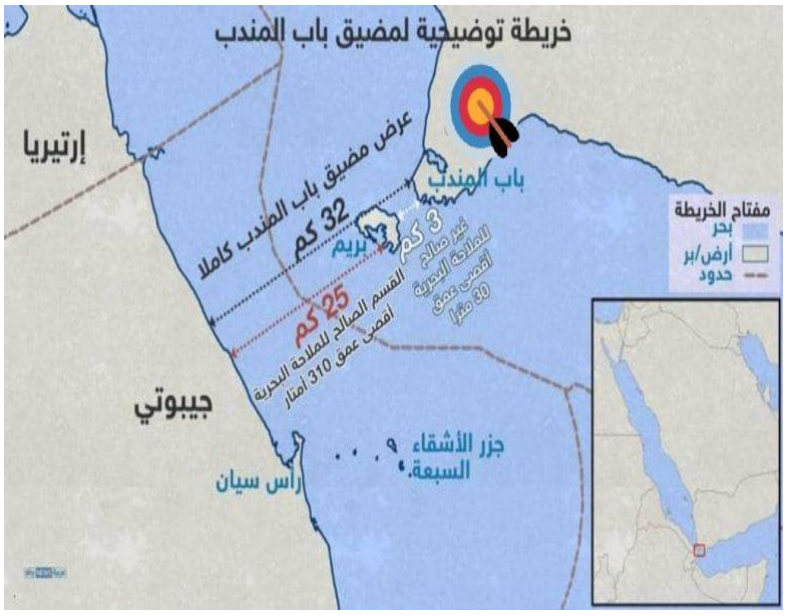

المصدر: وكالة عدن الإخبارية ، على الموقع *http://www.adennewsagencey.com/77826/#pretty*

ومن أبرز جزر مضيق باب المندب جزيرة "بريم" (ميون) التي تقع في مدخل المضيق على خط طول 43°شرقا، ودائرة عرض 12°شمالا حيث تبلغ مساحتها حوالي خمسة أميال مربعة وهي تقسيم المضيق إلى ممرين شرقي وهو الأقرب إلى البر اليمني ويسمى "باب اسكندر"، وهي بعمق 30مترا وبعرض 3 كم (1.6 ميلا بحريا). أما الممر الغربي المتاخم للسواحل الافريقية فهو الأعرض والأعمق، حيث يبلغ عرض القناة الملاحية نحو 23كم (12.7ميلا بحريا) وتشاطئه جزر السوابع الجيبونية.[19] وقد سميت بـ "ميون" من طرف العرب نسبة للقرية التي يقيم فيها سكان الجزيرة، أما الغربيون فقد أطلقوا عليها اسم "بريم".ونظرا لأهمية الموقع الجغرافي للجزيرة تعرّضت

لمحاولات غزو متعددة، حيث غزاها البرتغاليون عام 1513م، إلا أنهم لم يمكثوا فيها بسبب المناهضة العثمانية لهم. واحتلتها فرنسا عام 1748م. وفي عام 1799م احتلتها شركة الهند الشرقية البريطانية لفترة قصيرة تمهيدا لغزو مصر، ثم أعادت بريطانيا احتلالها في 1857م، وربطتها بمستعمرة عدن وبنت فنارا عليها. وقبل خروج بريطانيا من عدن عام 1967م حاولت تدويل الجزيرة، لكن الأمر تعثر. وقد شهدت الجزيرة عصرها الذّهبي مع افتتاح قناة السويس عام 1869م، كمحطة لتموين السفن بالفحم. وفي عام 1916م أثناء الحرب العالمية الأولى، حاولت القوات العثمانية بسط نفوذها عليها إلا أنها فشلت في ذلك.[20] ومن الجزر الأخرى التي تعد ثانوية بالنسبة لجزيرة "بريم" نجد جزيرتا "قمران" و"سقطرى" التي تعد من أكبر الجزر العربية في خليج عدن وهي تحتوي على مخزونات نفطية تم اكتشافها في الآونة الأخيرة ما جعلها نقطة جذب للإماراتيين. حيث تعد سقطرى، وفقا لنظرية قلب الأرض(Hart Land) التي وضعها "هالفورد ماكندر" أوائل القرن العشرين جزءا من الجسر الذي يربط بين قلب الأرض والقلب الجنوبي المتمثل في افريقيا-جنوبي الصحراء الكبرى، أو ضمن الهلال الداخلي. ووفقا لنظرية النطاق الهامشي ل (سبيكمان)، فإن سقطرى تقع ضمن الإطار الأرضي (Rim Land) الذي يمثل محور هذه النظرية، إذ يشكل ذلك هلالا بالقلب السوفياتي، ومن ثم فإن من يسيطر عليها يسيطر على العالم. وأما من الناحية الجيوسياسية الجزئية، تتمتع سقطرى بمجال حيوي مهم، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تموضعها القريب من الممرات البحرية الدولية. وهي بذلك تعد نقطة التقاء الممرات البحرية الحيوية، ممثلة بالمحيط الهندي وبحر العرب، وخليج عمان، وخليج عدن، إضافة إلى قربها من مضيق باب المندب، ولذلك فإن التمركز العسكري في سقطرى يضع في قبضته شبه الجزيرة العربية، والقرن الإفريقي، والخليج العربي، وغربي المحيط الهمدي، ومضيق باب المندب الذي يربط آسيا بأروبا، مرورا بقناة السويس.[21] كما توجد مجموعة جزر "حنيش" (الكبرى والصغرى)، وجزيرة "زقرا" على مسافة 33 كلم غرب رأس المتبنة في اليمن الشمالي وهي أكبر الجزر مساحة وارتفاعا مما يعطيها أهمية وخبرة خاصة في متابعة التحركات البحرية في البحر الأحمر، كما توجد جزيرة "هليب" بالقرب من مضيق باب المندب على مسافة 20 كم جنوب شرق ميناء "عصب" وتبلغ مساحتها 40 كم^2 وهي خالية من السكان.[22]

خريطة توضيحية للموقع الجغرافي لباب المندب

المصدر: وكالة القدس للأنباء، على الموقع [23] *http://alqudsnews.net/post/71431/*

2.3.1. الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمضيق باب المندب: وفقا لدراسة "SahulShay" المعنونة بـ: "The war over the Bab Al Mandabstraits and the redseacoastline" فإن المضيق على قدر عال من الأهمية وذلك بالمقارنة مع بقية المضائق البحرية الدولية الأخرى.[24] وذلك باعتباره ممرا بديلا عن "Cope of good hope" بجنوب إفريقيا الذي يلقي عبئا على التجارة الدولية من حيث بعد المسافة وكذا التكلفة المالية،لذلك فهو ممرا رئيسيا لأكثر من 30% من حركة

النفط العالمية خاصة من منطقة الخليج العربي وإيران[25].فقد اكتسب مضيق باب المندب أهميته ودوره المحوري بعد افتتاح قناة السويس، حيث كان قبلها يلعب دورا ثانويا ولا يشكل أهمية إستراتيجية كبيرة سوى للدول التي كانت تطمع في السيطرة والاحتلال على الدول المطلة على البحر الأحمر، غير أن هذه المعادلة قد تغيرت بعد افتتاح قناة السويس، فأصبح هذا الشريط المائي الممتد من قناة السويس حتى مضيق باب المندب، يمثل أقصر الطرق التجارية البحرية وأهمها. ولقد شكل هذا الاختصار الكبير في المسافة والجهد والمال نقطة جذب إستراتيجية لهذا الطريق الذي يقف مضيق باب المندب على بوابته الجنوبية، ناهيك عن تعاظم هذه الأهمية بعد الاكتشافات الوفيرة لمصادر الطاقة في الخليج العربي عموما واليمن خصوصا، وتحول هذا المضيق إلى نقطة اختناق في وجه إمدادات الطاقة العربية المتجه عبر البحر الأحمر إلى المستهلكين الآسيويين، ووقوعه على طرق الإمداد الطاقوي المتجه من مضيق هرمز إلى الأسواق الأروبية والأمريكية[26]، حيث تعبره حوالي(20-30) ناقلة نفط يوميا، أي بمعدل ناقلة نفط كل 6دقائق، وكذلك عبر هذا المضيق في كل عام ما يقارب 25 ألف سفينة تمثل ما نسبته 7% من حجم الملاحة العالمية،[27] فبالنظر لكل هذه الامتيازات الجيوإستراتيجية التي يتمتع بها مضيق باب المندب حرصت القوى الكبرى في العالم على إقامة القواعد العسكرية في الجزر القريبة منه بذريعة ظهور الجماعات الإرهابية والصراعات العرقية، وكذا انهيار الدولة في الصومال وعودة ظهور القرصنة البحرية في 2007 والتي تعتبر من الذرائع والأهداف المعلنة التي تمسكت بها لتبرير زيادة تواجدها العسكري في المنطقة، أما السبب الخفي وراء ذلك فكان من أجل السيطرة على هذا المضيق من خلال التواجد المباشر بالقرب منه، ومن غير المستغرب أن يكون هذا التواجد بوابة من أجل تدويل هذا المضيق وجعله ينفك عن سيادة

الدول المشاطئة له لاسيما وأن الدول المطلة عليه لا تتمتع بالاستقرار الداخلي.[28]

خريطة توضيحية لجزيرة ميون

المصدر: صحيفة الحرية ، على الموقع *https://sahafaa.net/show6853200.html*[29]

2: أسباب الأزمة اليمنية

يمتد البحث عن مسببات الأزمة في اليمن ليشمل كافة مستويات التحليل (المحلية – الإقليمية – العالمية)، فالموقع الإستراتيجي لليمن من جهة ومجاورته لمنطقة الخليج العربي من جهة ثانية وتدهور أوضاعه الداخلية من جهة ثالثة[30]، كلها كانت عبارة عن محفزات لاندلاع الحراك الاجتماعي والسياسي في اليمن وتطوره ليصبح أزمة يصعب حلها.

ولتحليل أسباب الأزمة اليمنية نتطرق إلى المستويات الثلاث:

1.2: الأسباب الداخلية

يعدّ التمييز بين ضعف الدولة في المجال السياسي المحلي والضعف في التصنيفات الدولية للقوة أكثر من ضرورة، فالدولة الضعيفة على المستوى الداخلي هي دولة ليس لحكومتها المركزية إلا سيطرة بسيطة على شعبها، ذلك أن مواطنوها يولون ولاء سياسيا يحل محل ولاءهم للدولة بحد ذاتها. فالنظام السياسي في اليمن لم يقم منذ نشأته سواء قبل الوحدة 1990 أو بعدها على أسس الدولة الحديثة بنظامها القانوني والدستوري المعاصر، بل قام على أطر أولية قبلية، الأمر الذي جعل سلطة القبيلة تتماهى مع سلطة الدولة أو حتى تتجاوزها في الكثير من الأحيان، لذلك نستطيع القول أن النظام السياسي اليمني الذي إستمر الرئيس المخلوع " علي عبد الله صالح " يقوده لأكثر من ثلاثة عقود استطاع أن يؤسس منظومة فساد واسعة عبارة عن شبكة معقدة من اللوبيات المالية والعسكرية والأمنية، السياسية والقبلية وهي شبكة متينة في قوتها معقدة في تركيبها ومتباينة في أهدافها[31]. فمن خلال تتبع المراحل التطورية التي مرّ بها النظام السياسي اليمني نلاحظ أنه تميز باللاّإستقرار السياسي بدءا من المرحلة الاستعمارية مرورا بالدولة الشطرية (التقسيم الشمالي والجنوبي)إلى غاية الدولة الجمهورية، سواء في فترة الوحدة أو ما بعد الوحدة التي شهدت حرب 1994 وحرب صعدة من 2004 إلى 2009.وبصفة عامة يمكن القول أن النظام السياسي عانى عدة أزمات نحصرها في:أزمة شرعية – أزمة مشاركة – أزمة تكامل وإندماج – أزمة تغلغل.[32]

كما يعرف على اليمن أنه بلد الانقسامات والصراعات وذلك يعود لثقافة المجتمع اليمني القائمة على الثقافة القتالية والتي من شواهدها ومؤشراتها وجود السلاح وانتشاره وكذا السعي لامتلاكه. فجمهورية اليمن لم تكن يوما دولة ديمقراطية، فقد كانت سياسة الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" هي اللعب على التوازنات بين القبائل والأحزاب لذلك وصف حكمه لليمن كالرقص على رؤوس الثعابين.[33] فبالعودة إلى العلاقة التاريخية بين الدولة والقبيلة يبرز دعم الدولة وتغذيتها للقبيلة بداية من الأئمة الزيديين الذين ساهموا في إطالة أمد الصراعات القبلية لأن توحد القبائل كان من شأنه القضاء على دولتهم، أما في الفترة التي تلت ثورة عام 1962 م فقد برز دورها في انقلاب ابراهيم الحمدي عام1974 م، حيث قدمت القبائل الكبيرة الدعم له على حساب الرئيس عبد الرحمن الأرياني.[34] وفي عهد نظام الرئيس المخلوع "علي عبد الله صالح" الذي استمر قرابة 33 عاما فقد بلغ الحضور السياسي للقبيلة ذروته منذ تسلمه السلطة العام 1978.[35] أين كان هذا الأخير يتمتع بدعم حقيقي ناشئ من ولاءات قبلية، حيث عمل منذ تسلمه الحكم على احتواء مشايخها من خلال تعيينهم لإدارة بعض المؤسسات وغضّ الطرف عن تجاوزاتهم المالية، وأدرج أسمائهم في سجلات مصلحة شؤون القبائل التي تصرف لهم رواتب شهرية مقابل شراء ولائهم وبذلك ربط كل هؤلاء بمصير النظام.[36] لذلك نجد أن مشاركة القبائل جاءت لإنقاذ النظام السياسي الذي يضمن تحقيق مصالحهم والتضحية برأس النظام ممثلا بالرئيس "علي عبد الله صالح"،[37] الذي أظهر رغبته في توريث الحكم لنجله وتقليد أفراد أسرته أعلى المناصب في الدولة والجيش.[38]وعلى المستوى الإجتماعي أيضا، إضافة إلى العامل القبلي، يبرز دور العامل المذهبي حيث تتوزع القبائل اليمنية على ثلاثة طوائف رئيسية: الزيدية، والشافعية، والإسماعيلية.[39] فبالرغم من أن هذه الاختلافات المذهبية في اليمن استطاعت التعايش دون حدوث تصادم عدى فترات محدودة جدا، إلا أنه ونتيجة سياسة الإقصاء وعدم المساواة التي انتهجها الرئيس السابق على عبد الله صالح ضد الطائفة الاثنى عشرية الشيعية باليمن ظهرت مايعرف "بحركة أنصار الله الحوثية "، والتي خاضت ست حروب مع النظام اليمني من العام2004 إلى غاية عام 2009 عرفت بحروب صعدة. ومع بداية الأزمة في اليمن تمت عملية تسيس وتوظيف لهذه الاختلافات من طرف إيران التي كان للحوثيين الدور البارز في تطورات مسار النزاع اليمني.[40]

كما يعد اليمن أفقر البلدان في العالم العربي، حيث يعيش ما يقارب نصف السكان على أقل من دولارين يوميا، كما يعاني من خلل كبير في الهيكل الديمغرافي وارتباط ذلك بضعف مستوى الأداء الاقتصادي العام، إضافة إلى انتشار الفساد المالي والإداري مع وجود نسبة بطالة تزيد على 35% ونقص في البنية التحتية والخدمات المقدمة.[41]

كل هذه الظروف ضاعفت من معدلات اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية والتي كانت عبارة عن أرضية خصبة لاندلاع الحراك الاجتماعي والسياسي في اليمن مطلع 2011.

2.2: الأسباب الإقليمية

تعاظم دور الفاعلين الإقليميين خلال السنوات الأخيرة على حساب الدولة اليمنية وسيادتها، وذلك في ظل معاودة أصوات تطالب بتقسيم اليمن وزيادة نشاطات الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى تراجع دور الأحزاب السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[42]

وتتصدر كل من السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة قائمة الفاعلين الإقليميين المتدخلين في اليمن، فيما تأتي سلطة عمان ودولة قطر في المرتبة الثانية. بينما اقتصر دور بقية الدول العربية على المشاركة العسكرية إلى جانب السعودية ضد اليمن فيما عرف بعاصفة الحزم.

فدولة إيران الفارسية لها أطماع طائفية واقتصادية في اليمن، فهي تريد من خلال سيطرتها على خطوط الملاحة الدولية تنفيذ مخططها التوسعي من خلال استغلالها للخلافات المذهبية ودعمها لجماعة الحوثي، فبعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 . بدأت إيران في تنفيذ إستراتيجية مؤسسة على فكرة " تصدير الثورة " إلى الخارج حيث ارتبط العامل العقدي الإيراني بطبيعة العقيدة الدينية الشيعية واعتبار السند الديني أساسي للسلطة السياسية، غير إن الواقع اثبت أن السياسة الإيرانية يتداخل فيها البعد العقائدي الديني مع البعد البراغماتي المصلحي. فهي تسعى لتحقيق الأهداف السياسية والأمنية والاقتصادية من جهة، ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وهو الملاحظ ضمن مجالها الإقليمي. حيث شكل القرب الجغرافي، الدين الإسلامي المشترك، الاحتكاك الثقافي والحضاري عوامل جذب للقادة الإيرانيين للاهتمام بالمنطقة العربية عموما واليمن خصوصا .حيث برز الدور الإيراني عبر حركة أنصار الله الحوثية التي عملت على استقطابهم عبر الدعم المالي والمعنوي ليصبحوا أداة رئيسية وحليفا ملائما، فدعمتهم بالمال والسلاح. وقامت بتدريب مقاتليهم وتعبأتهم مذهبيا ليتحولوا بعد فترة زمنية قليلة إلى قوة مسلحة تثير القلائل والاضطرابات وتخوض حروبا بالوكالة عن إيران.[43] وتكمن الأهمية الإستراتيجية لليمن بالنسبة لإيران في كونه منفذا على البحر الأحمر ومن ثم على إسرائيل، و لهذا الغرض تستخدم إيران في اليمن مقاربة سبق لها وأن استخدمتها في لبنان و العراق و في قطاع غزة، و تتمثل في دعم المتمردين في المناطق التي يصعب فيها التوصل إلى حل عسكري، ثم تطرح نفسها بعد ذلك كراعي لمفاوضات السلام بعد أن يتم إنهاك الخصم عسكريا. فهدف إيران من وراء تدخلها في اليمن ليس دعم مطالب الحوثيين، وإنما هدفها الرئيس هو تأمين تواجدها في المواقع الإستراتيجية وبصفة خاصة الممرات المائية والمنافذ البحرية كباب المندب وخليج عدن، كما تسعى إيران إلى فتح عدة جبهات من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة ضد المصالح الأمريكية والسعودية حتى يتسنى لها إظهار قدرتها لحلفائها قصد كبح عجلة المفاوضات حول برنامجها النووي.[44] وحسب الأستاذ عبد الله المدني فإن الدولة الإيرانية من خلال تدخلها و رغبتها في الاستيلاء على اليمن وإدارتها بواسطة الحوثيين الموالين لها مذهبيا تسعى إلى استكمال ما يعرف بالهلال الشيعي الذي يمتد من لبنان وسوريا والعراق شمالا مرورا بمملكة البحرين في الوسط، إلى غاية اليمن في الجنوب مما سيمكنهم من وضع جملة من البلاد العربية ذات الأغلبية السنية في كماشة مذهبية طائفية.[45]

وأما المملكة العربي السعودية فتربطها مع الجمهورية اليمنية أطول حدود مشتركة تقدر بحوالي 1470كم، وهي تعد الدولة الأكثر تداخلا ونفوذا في اليمن،[46] لذلك نجد أن المملكة العربية السعودية سعت إلى حفظ أمنها القومي عن طريق التدخل العسكري المباشر في اليمن تحت مبرر استعادة الشرعية فيما "عرف بعاصفة الحزم" بعد الإنقلاب الذي قاده الحوثيون على السلطة الشرعية بهدف مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة، إلا أن السبب الأساسي في هذا الاندفاع الخليجي يعود إلى الموقع الجغرافي الذي يحتله اليمن والمشرف على مضيق باب المندب –ممر التجارة الخارجية لدول المنطقة- وخليج عدن وبحر العرب والبحر الأحمر، مما يعني أن أمن اليمن واستقراره هو مكون أساسي ومهم من مكونات الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجي.[47] بالإضافة إلى الأطماع الاقتصادية وبخاصة السيطرة واستئجار آبار النفط في محافظة الجوف ومأرب الذي يفوق إنتاجها إنتاج دول الخليج مجتمعة. فبالرغم من أن السعودية تمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي بالعالم، باحتياط قدره 267 مليار برميل، بحصة 17.8% من الاحتياطي العالمي النفطي، البالغ نحو 105 تريليون برميل بنهاية عام 2018. في حين تحتل اليمن الرتبة 29 باحتياط يتراوح بين 3و4 مليارات برميل من نفس السنة، أي مالا يتجاوز 1.5% من الاحتياطي السعودي إلا أنها تطمح إلى توسيع أنشطة التنقيب عن النفط والغاز خاصة مع ورود معلومات في الطاقة الأمريكية عن وجود أكبر بئر نفط في العالم تحت أرض اليمن ويوازي هذا البئر آبار النفط في السعودية وجزء من العراق. لذلك نجد أن السعودية تسعى جاهدة للسيطرة على بعض المحافظات اليمنية وفي مقدمتها محافظة المهرة(شرق) تحضيرا لمد أنبوب النفط من أراضيها إلى بحر العرب مارا بالأراضي اليمنية ليكون خطا ناقلا بديلا لطرق صادرات النفط الخليجي الضخمة يكون تحت سيطرتها، بعيدا عن تهديدات طهران المستمرة بإغلاق مضيق هرمز الذي تتحكم فيه. حيث يرى السعوديون في النزاع القائم باليمن الفرصة الأخيرة أمامهم في مد أنبوب نفط ومشروع قناة بحر العرب عبر محافظة المهرة.[48]

أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد برزت أطماعها في اليمن وعلى وجه التحديد في الجزء الجنوبي من اليمن (أرخبيل سقطرى ومضيق باب المندب) عام 2000م، أثناء حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، واتخذت من بعض مجالات التنمية بابا لبلوغ ذلك. ثم جاء تدخلها العسكري في تحالف دعم الحكومة المعترف بها دوليا بطلب من السعودية ليوسع هذا الباب. وازداد ذلك أكثر عقب تمكن المقاومة الشعبية وقوات الحكومة المعترف بها دوليا مسنودة بالتحالف من تحرير مدينة عدن، حيث بدت الأجندة الإماراتية متعارضة مع أهدافه المعلنة. فقد تجلت أولويتها في اليمن في السيطرة على الموانئ الهامة والجزر، ومن ذلك موانئ أرخبيل سقطرى، فهي تسعى من وراء نفوذها في هذا الأخير إلى تعزيز دورها التجاري في منطقة خليج عدن، ضمن إستراتيجيتها للسيطرة على الممرات البحرية لرسم معالم مستقبل التجارة البحرية في البحر الأحمر، وغربي المحيط الهندي والحفاظ على تفوق ميناء "أرخبيل علي" في دبي كمركز محوري للتجارة عبر الإقليمية. كما يرمي التموضع العسكري الإماراتي في سقطرى إلى تحقيق نفوذ عسكري بحري خارج مضيق هرمز، بما يعزز موقفها من أي مواجهة محتملة مع ايران. ويندرج ضمن الدوافع والأهداف الإماراتية مواجهة النفوذ العسكري التركي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، عبر إضعاف وجود "جماعة الإخوان المسلمين" ممثلة ب "التجمع اليمني للإصلاح" والذي يغطي الساحة اليمنية بما فيها سقطرى، حيث يعدّ حليفا استراتيجيا لتركيا. كما يمدّ النفوذ الإماراتي في سقطرى روابط تعاون قوية مع الكيان الإسرائيلي في مجالات الشراكة العسكرية والأمنية القائمة بينهما، خصوصا بعد توقيعهما"الاتفاق الإبراهيمي" عام 2020م والذي كشف عن وجود تنسيق عال من الجانبين لإنشاء قاعدة تجسس في سقطرى، غرضها جمع المعلومات الإستخباراتية عن منطقة خليج عدن وغربي المحيط الهندي، وتجلى ذلك عقب زيارة ضباط مخابرات إسرائيليين وإماراتيين لسقطرى في منتصف 2020م. وبغرض تحقيق هذه الأهداف فقد لجأت الإمارات إلى دعم الكيانات الخارجة على الحكومة المعترف بها دوليا خصوصا "المجلس الانتقالي"وتعزيزه بالمقاتلين من خارج سقطرى عبر إدخالهم من البحر، ودعم تشكيلاته بمختلف أنواع الأسلحة ليصبح القوة اليمنية الوحيدة الإنفصالية التي تسيطر على سقطرى، كما عملت على تغذية الإنقسامات المجتمعية بين سكان سقطرى، ودعم مظاهر الفوضى عبر الاعتصامات

والمظاهرات الشعبية المفتعلة، كما عمدت إلى استقطاب شيوخ وأعيان قبائل سقطرى والتأثير في قناعاتهم بواسطة مبالغ مالية تدفع لهم[49]. كما هدفت الإمارات إلى تطويق سلطنة عمان نظرا للخلافات السياسية والتاريخية والجغرافية بينها ومسقط من خلال سيطرتها على المحافظات الجنوبية المحاذية للحدود العمانية عبر استحداثها للأحزمة الأمنية وتكوين ميليشيات.[50] وهو الأمر الذي أصبح يشكل حجر الزاوية في مسار الأزمة ويحدد اتجاهاتها ويضبط تفاعلاتها الراهنة صعودا وهبوطا.[51]

وبالنسبة إلى إسرائيل فإن مطامعها في اليمن قديمة تهدف إلى التمكن من السيطرة على البحر الأحمر وباب المندب وتصفية القضية الفلسطينية، حيث تعود هذه المطامع إلى عام 49 عندما قام العدو الإسرائيلي بالسطو على قرية أم الرشراش القرية المصرية التي تقع بين طابا والعقبة وحوّلها العدو إلى ما يسمى اليوم بميناء "إيلات"، ومطامعها في جزيرتي تيران وصنافير ولديها الآن مطامع في باب المندب بغرض إنشاء قواعد عسكرية. ومع التطبيع الأخير الذي وقع بين إسرائيل والإمارات من جهة، وبين إسرائيل ودولة البحرين من جهة أخرى فإنه على عكس ما يروّج له من كون الإتفاقية سوف تزيد الاستقرار في دول الخليج، فإن جلب إسرائيل بشكل رسمي وعلني إلى منطقة الخليج العربي وإلى فناء إيران الخلفي من شأنه أن يزيد التوترات في المنطقة، كما أن هذا التطبيع سوف يمنحها قوة أكبر في مباشرة سياستها العدوانية في اليمن والقرن الإفريقي، وهو ما سوف يسهل عليها تحقيق أطماعها في المنطقة.[52]

3.2: الأسباب العالمية

تتحدد الأسباب العالمية للأزمة اليمنية في التدخلات الأجنبية التي تضطلع بها الولايات المتحدة الأمريكية في اليمن، حيث يلاحظ التغيير في طبيعة هذه التدخلات فبعد اقتصارها على التدخلات السياسية التي اتضحت على نحو جلي في الدور الذي قامت به لإزاحة الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" من السلطة عبر دعمها للمبادرة الخليجية في نوفمبر 2011 م، ثم تطورت هذه التدخلات لتشمل الحضور العسكري الذي بات واضحا في عدة محافظات يمنية بحجة مجابهة تنظيم القاعدة الإرهابي عن طريق تزويد الدول المشاركة في التحالف وفي مقدمتها السعودية والإمارات بدعم لوجستي، غير أن الأهداف الخفية للتدخلات الأمريكية في الأزمة اليمنية الحالية تكمن في الرغبة للسيطرة على الثروات الطبيعية وكذا المواقع الإستراتيجية خاصة الممرات والمنافذ البحرية.[53]وهو ما يفسر طغيان البعد الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية على حساب البعد السياسي وتقوية مؤسسات الدولة والممارسات الديمقراطية، أدى إلى تجاهل انحرافات دولة الإمارات في اليمن.[54]

ولم تقتصر التدخلات العالمية في أزمة اليمن على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل امتدت إلى قيام المملكة المتحدة"بريطانيا" والتي تتمتع بخلفية سياسية عن اليمن نتيجة لماضيها الاستعماري في جنوب اليمن، حيث كشفت صحيفة "ديلي ميل" البريطانية في تقرير نشرته في نوفمبر 2017 م عن دور لندن في الحرب باليمن وأطلقت عليها تسمية "الحرب القذرة". وأفاد التقرير بيع بريطانيا أسلحة وتقديم الدعم للسعودية،[55] وذلك بعد طلب من الرئيس "عبد ربه منصور هادي" إذ قامت بإرسال قوات عسكرية للوقوف على أهبة الاستعداد قبالة السواحل اليمنية.[56]وهو ما يوضح أن لبريطانيا أهداف استراتيجية غير معلنة تتعلق بمحاولة استرجاع ارثها الاستعماري في المنطقة الجنوبية باليمن خاصة بعد خروجها من الإتحاد الأروبي.

تعد الصين دولة صاعدة في الساحة الدولية، لديها خطط اقتصادية كبيرة، تقع اليمن وتحديدا عدن بحكم موقعها الجغرافي في صدارة اهتماماتها في مشروع طريق الحرير الذي تهدف من خلاله إلى زيادة صادراتها التجارية وتعزيز علاقاتها وحضورها في دول المنطقة.[57] فالبلد المطلّ على باب المندب تمر عبر مضيقه أكثر من 67% من التجارة بين الصين وأوربا، والتي تعتبرها الصين أحد أهم مقومات الاقتصاد الصيني، فحجم التبادل التجاري بين الصين والإتحاد الأروبي خلال عام 2020 بلغ ما يقارب 586 مليار دولار، وهو رقم كبير يفوق كثيرا حجم التبادل التجاري بين أروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي كانت الشريك التجاري الأكبر. وليس تجارتها مع أوروبا فحسب، بل إنّ هذا الممر المائي الحيوي يعبر منه أكثر من 20% مما تستورده الصين من طاقة، ففي حين تتوسع الفجوة بين ما

تنتجه الصين من نفط وما تحتاج إليه من نفط، يصبح الحديث عن باب المندب مسألة أكثر أهمية لأمن الطاقة الصينية. فجميع هذه المصالح الإقتصادية مرتبطة بالأزمة اليمنية الحالية، غير أنه ومن جهة أخرى أدى تشابك المصالح الاقتصادية الصينية مع كل من السعودية وإيران إلى إزدوجية الموقف الصيني اتجاه الأزمة اليمنية، وهي ازدواجية يمكن ملاحظتها بسهولة، ففي حين يكرر السفير الصيني لدى اليمن دعم بلاده للحكومة الشرعية، فإن الخارجية الصينية تستقبل رسميا ممثلي أنصار الله الحوثيين عند زيارتهم لبكين.[58] فالملاحظ على هذه التدخلات الإقليمية منها والعالمية أنها وجدت في البيئة الداخلية اليمنية من نخب وقوى سياسية الأرضية الملائمة التي ساعدتها على التواجد في المنطقة وتنفيذ مشاريعها كل حسب منهجه وأدواته.

خرطة توضيحية لمناطق النفوذ والسيطرة في اليمن (فيفري 2021)

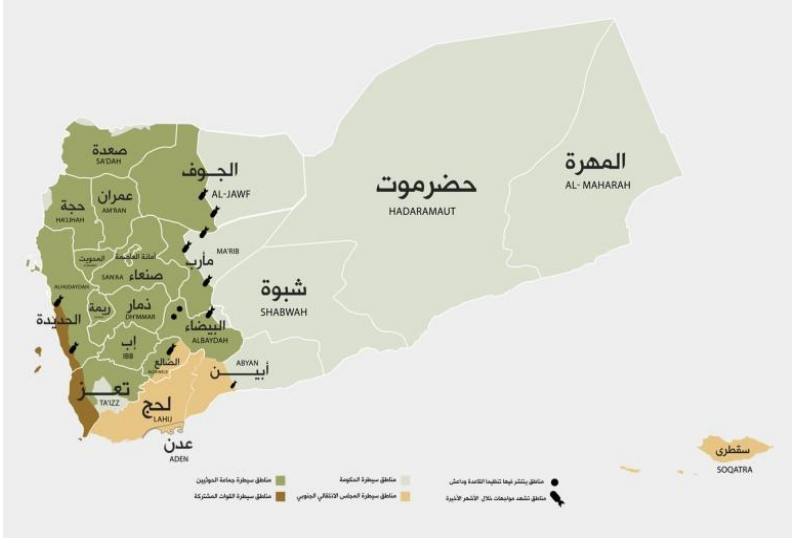

المصدر: قناة الجزيرة ، على الموقع [59]https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/2/11/

3: أثر باب المندب في الصراع اليمني

يعتبر اليمن الحلقة الأضعف في الدول التي نشأ فيها الحراك الشعبي سنة 2011، فيما يتعلق بتعرضه للتدخلات الخارجية وضعف قدرته على المقاومة من الداخل، حيث لا يزال يعاني ويلات الأجندات الأجنبية التي عملت على إضعافه ومن تم السيطرة على موارده المادية والتحكم في موقعه الجيوإستراتيجي الذي يطل على أهم طرق التجارة الدولية. كما أن تواجد تنظيم القاعدة وازدياد أعمال القرصنة البحرية في مياهه الإقليمية تعدّ سببا رئيسيا للتدخل السياسي والأمني في الشأن اليمني، حيث أسهم هذا التدخل في تعميق حالة الانقسام السياسي اليمني وتسبب بحرب أهلية صعب إيجاد حل لها بسبب سعي بعض القوى الدولية بأن يبقى اليمن كمنطقة نفوذ خاصة به.[60]. ويلاحظ ذلك من خلال تتبع مراحل النزاع بالمنطقة حيث كان للتدخل الإيراني في اليمن الأثر الكبير على استقرار دول المنطقة التي رأت في ذلك التدخل خطرا كبيرا على أمنها، لاسيما أنه لا يخلو من الأهداف الإستراتيجية التي تخدم إيران التي سعت للسيطرة على الحدود التي تربط اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا مضيق باب المندب بهدف مساومة الوجود الأمريكي في اليمن. حيث أن استيلاء الحوثيين والقوى المؤيدة لهم على مضيق باب المندب سنة 2015 مثل تهديدا لمصالح العديد من دول الخليج، وهو ما استدعى تدخلها عسكريا فيما عرف بعاصفة الحزم والتي تمكنت في أكتوبر 2015 من السيطرة على الجانب اليمني من المضيق ثم الاتجاه بحوالي 160 كلم باتجاه عدن بعد حملة من القصف الجوي السعودي المصري استهدفت بدرجة كبرى تأمين الممر والبحر الأحمر. وبحلول 2017 أطلقت قوات التحالف بقيادة السعودية حملة عسكرية جديدة لتأمين المضيق سميت بـ "الرمح الذهبي" "Golden Speau" التي كان الهدف منها تحرير عدة موانئ على غرار ميناء الحديدة، المخا، ميدي، وغيرها، وقد مثل تحرير هذه الموانئ التحدي الأهم بالنسبة لقوات التحالف وكذا القوى العالمية صاحبة المصالح الاقتصادية بالممر[61]. هذه التدخلات والتطورات

سمحت بتحول النزاع اليمني إلى أزمة إقليمية ساهمت التدخلات الخارجية في إيجادها وعملت على تعقيد مساراتها وإطالة أمدها، فالدعم الإيراني للحوثيين أسهم في تعنّت وتصلب مواقفهم، في حين تسبب الدعم الإماراتي للمجلس الانتقالي الجنوبي في إضعاف موقف وقدرة الحكومة الشرعية على استعادة سيطرتها على الأراضي التي احتلها الحوثيون، وهو ما أعاق كل الحلول السلمية المقترحة لحل الأزمة في اليمن.[62]

الخاتمة:

شكلت الأهمية الجيواستراتيجية التي حظي بها مضيق باب المندب دافعا معتبرا لتواجد القوى الإقليمية والعالمية في المنطقة، والتي وجدت في الحراك السياسي والاجتماعي الذي عرفته اليمن مطلع 2011فرصة سانحة لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية وطموحاتها التوسعية.

فعملت كل من السعودية وإيران وكذا الإمارات على التدخل في الشأن اليمني من خلال توظيف الأدوات العسكرية والإيديولوجية بغرض الوصول إلى الأهداف المسطر لها .وتحتل السيطرة على مضيق باب المندب والجزر المحايدة له صدارة هذه الأهداف.

ومن خلال الدراسة والتحليل توصلنا إلى النتائج التالية:

*غياب روح المواطنة لدى القوى اليمنية شكل الدور الفاعل في تدخل الأطراف الإقليمية باليمن.

*ساهمت التوترات بين القوى الإقليمية وأهدافها المتباينة – إيران والسعودية والإمارات – إلى تعميق الأزمة وإطالة أمدها.

*تعقد وطول النزاع اليمني يمكن أن يؤدي إلى تدخلات مباشرة من طرف الدول العالمية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وروسيا مثل ما حدث في سوريا والعراق ويحدث في ليبيا.

*التحالف الإماراتي –الإسرائيلي عمل على تعقيد الأزمة ، حيث سعت الأولى إلى تحقيق الهدف الإسرائيلي المتمثل في بناء قاعدة عسكرية في الجغرافية اليمنية وبخاصة في جزيرة سقطرى.

وبالتالي من بين التوصيات التي يمكن اقتراحها في هذا الصدد نجد:

*على القوى اليمنية السياسية منها والشعبية أن تتأكد بأن حلّ الأزمة اليمنية التي أدت إلى تنامي وتفاقم التدخلات الخارجية وصعوبة الوصول إلى صيغة للسلام في المنطقة ينطلق من اتفاق الفرقاء الداخليين لليمن والعمل على تحييد القوى الإقليمية من الحرب في اليمن وبخاصة الإمارات العربية المتحدة.

* ينبغي أن يكون المخرج من الأزمة شاملاً وعادلاً من خلال المفاوضات بين جميع الدول المؤثرة في هذا الصراع الإقليمي لاسيما اليمن والمملكة العربية السعودية ودول الخليج وشراكة المجتمع الدولي.

*يتوجب على الأطراف الإقليمية إدراك أن الاستفادة من مضيق باب المندب يكون عبر تفاهم وتقاسم الأدوار في المنطقة بما يخدم مصالح الجميع بما فيها اليمن بناءا على رغبتها من خلال توقيع اتفاقيات شراكة تخدم اليمن أولا ثم الطرف الذي يسعى إلى الاستثمار.

قائمة المراجع:

[1] - عصام نايل المجالي، تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 41.

[2] - خالد أحمد الأسمر، جيو سياسية المضائق البحرية وأثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي دراسة حالة إمدادات الطاقة في مضيقي هرمز وباب المندب 2003-2018، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2019، ص68..

[3] - محمد صخري ، "الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مدونة بتاريخ: 2020/03/28 عبر الرابط التالي:
https://www.politics-dz.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%ba%d8%b1%d8%a7%d9%81%d9%8a%d8%a7-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d8%b6%d9%8a%d9%82-%d8%a8%d8%a7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%af%d8%a8/

[4] - محمد صخري، "مفهوم الصراع : دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، مدونة بتاريخ:2019/06/11 عبر الرابط التالي: https://www.politics-dz.com

5 - وليد قايسي، "ماهية الصراعات الإقليمية"، مدونة بتاريخ: 08 ديسمبر 2014 على الرابط الآتي:
https://kitabat.com/2014/12/08/%d9%85%d8%a7%d9%87%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%b1%d8%a7%d8%b9%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%8a%d8%a9/

[6] - سمير هادي الشكري، "الصراع السياسي في اليمن وتأثيره على باب المندب"، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 41، 2021،.

[7]-مركز هدرو لدعم التعبير الرقمي، "باب المندب خطر الحرب الإقليمية وحق مصر في الدفاع عن مصالحها الإستراتيجية،" 2015، ص 05.

[8] - عبد الوهاب القصاب، "باب المندب.. جغرافيا واستراتيجية واستهداف الحوثي ناقلات سعودية"، جريدة يماسك، مركز الإمارات للدراسات والإعلام، نشر يوم 2018/09/20، على الموقع الالكتروني:http://www.emasc-uae.com/news/view/ ، يوم الدخول:2022/04/03، على الساعة:15:00.

[9] - خالد محمد عقلة الربابعة، "الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافيا السياسية"، رسالة ماجستر منشورة، اليمن، كلية الآداب واللغات، قسم الجغرافيا، 2001، ص02.

[10]- حسين محمد مطهر، "الأهمية الجيوإستراتيجية لليمن ومضيق باب المندب وأطماع الغزاة"، صحيفة الثورة، اليمن، نشر يوم 2015/12/15، على الموقع الالكتروني: http://www.althawra/news.net، يوم الدخول: 2021/03/14، الساعة: 15:27

[11] - على الموقع الإلكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A8%D8%A7%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AF%D8%A8
يوم الدخول :2022/02/02، الساعة: 10:55

[12]- خالد أحمد الأسمر، مرجع سابق ذكره، ص.98.

[13]- المرجع نفسه، ص.98.

[14]- كريم مطر حمزة الزبيدي، "مضيق باب المندب في الصراعات الدولية"، مجلة متون، العدد 03، الشهر فيفري، 2020، سعيدة: جامعة مولاي الطاهر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص 154.

[15]- عبد الزهرة شلش العتابي، "الجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب"، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ملحق العدد 52، 2008، ص211.

[16]- خالد أحمد الأسمر، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[17] - خالد محمد عقلة الربابعة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[18]-كريم مطر حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[19] - عبد الوهاب القصاب، مرجع سبق ذكره.

[20] - عاتق جار الله، صالح بن غالب، "الأجندة الإماراتية تجاه الجزر اليمنية"، اليمن، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، 2021، ص51-52 .

[21] - عاتق جار الله، صالح بن غالب، المرجع نفسه، ص20-21.

[22]-كريم مطر حمزة الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 151-152.

[23] - وكالة القدس للأنباء، على الموقع http://alqudsnews.net/post/71431/

[24] -Shaul Shay, « The war over the Bab Al Mandab straits and the red coastline », institute for policy and strategy : IPS publication, June 2018, p 02.

[25]- عبد القادر الهلي، "مضيق باب المندب بين الأهمية الإستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات **الأمنية"، مجلة آفاق علمية**، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص – ص 118-119.

[26] - خالد أحمد الأسمر، مرجع سبق ذكره، ص 285-286.

[27] - خالد أحمد الأسمر، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[28]- خالد أحمد الأسمر، مرجع سبق ذكره، ص288 .

[29] - صحيفة الحرية ، على الموقع https://sahafaa.net/show6853200.html

[30]- أحمد محمد أبو زيد، "معضلة الأمن اليمني – الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات"، مجلة المستقبل العربي، العدد 414، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص – ص 74-75.

31 - علي محمد حسن العامري، أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، مجلة دراسات الدولية، العدد 49، ص151.

[32] - صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للإستقرار السياسي فاليمن (1990 – 2010) دراسة سياسة، مذكرة ماجستر غير منشورة، الدنمارك، الأكاديمية العربية، كلية القانون والسياسة قسم العلوم والسياسة، 2012، ص94.

[33] - سفيان أحمد محمود الشنباري، "السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني 2011-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص دراسات شرق أوسط، 2016، ص – ص 93-94.

[34] - سلطان علي حسن غريب، الأزمة اليمنية (2011-2020)، دراسة تحليلية لأسبابها وطرئق إدارتها ومساراتها المستقبلية، رسالة ماجستر منشورة، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية ، تشرين الأول،2020، ص 20.

[35] - جمعة الزروق فرج بلعيد، "دور القبيلة في الأنظمة السياسية العربية "اليمن نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب و العلوم السياسية، 2015، ص125.

[36] - دعاء جمعة نعمه ، "دول مجلي التعاون الخليجي و'إدرة الأزمات الإقليمية(أزمة اليمن انموذجا) "، رسالة ماجيتير غير منشورة ، العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، قسم الإستراتيجية ، 2016،ص.149-150.

[37] - جمعة الزروق فرج بلعيد، مرجع سبق ذكره، ص.125-126.

[38] - فاطمة الزهراء بوسكران،"الأزمة اليمنية صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية"،مجلة العلوم القانونية والسياسية،المجلد12، سبتمبر2021،ص.336.

[39] - سلطان علي حسن غريب، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[40] - فؤاد الصالحي،" الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة "، مركز الجزيرة للدراسات -سلسلة التقاريـر المعمقة 3 - -أبريل / نيسان 2020،

[41] - سفيان أحمد محمود الشنباري، المرجع نفسه، ص 95.

[42] - مطهر الصفاري، "جنوب وشرق اليمن جغرافيا تتنازعها القوى الإقليمية"، مركز الفكر الإستراتيجي، أوراق سياسية، 04 فيفري 2020، ص 37.

[43] - مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية و إنعكاساتها على أزمة اليمن، دراسات الشرق الأوسط ، 12.02.2020 ص462.

[44] - فتحي بولعراس،" السياسة الخارجية الايرانية في الشرق الاوسط بين الاعتبارات المذهبية و العوامل الجيوبولتيكية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر- بسكرة، جوان 2016 ، ص 282.

[45] - بومعزة منى، " التدخل العسكري لدول التحالف العربي في اليمن "، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الثاني، جوان 2018، ص560.

[46] - مطهر الصفاري، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[47] - بومعزة منى، مرجع سبق ذكره، ص 558.

[48] - عبد القدوس بوعزة، "دور الأطماع الإقليمية في المزاع اليمني"، مجلة المعيار مجلد 25، عدد 59، 2021، ص 786-787.

[49] - عاتق جار الله، صالح بن غالب، مرجع سبق ذكره، ص 22-35.

[50] - عادل دشيلة، "أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن"، مجلة رؤية التركية، العدد 02، 2019، ص – ص 09-11.

[51] - أحمد محمد محمود عيسى، دنيا فتحي جمعة عبد العظيم وآخرون، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) أنموذجا، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، يناير 2020، ص 149.

[52] - عبد القدوس بوعزة، مرجع سبق ذكره، ص 788-789.

[53] - المرجع نفسه، ص – ص 169-170.

[54] - مطهر الصفاري، مرجع سبق ذكره، ص66.

[55] - مطهر الصفاري، مرجع سبق ذكره، ص64.

[56] - دعاء جمعة نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[57] - مطهر الصفاري، مرجع سبق ذكره، ص67.

[58] - صالح حسن أبوعسر، "الأزمة اليمنية في منظور السياسة الصينية"، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 15-16.

[59] - وكالة عدن الإخبارية ، على الموقع http://www.adennewsagencey.com/77826/#pretty

[60] - عبد الله حسين المسوري، "الأزمة اليمنية وتأثيرها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2011-2020)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2020، ص 71-72.

[61] - عبد القادر الهلي، مرجع سابق ذكره، ص – ص 118-119.

[62] - سلطان علي حسن غريب، مرجع سبق ذكره، ص 59.